

القرار 2589 (2021)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8837 المعقودة في 18 آب/أغسطس 2021

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين،

وإنه يشير إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة ذات الصلة التي تتناول المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام،

وإنه يعيد تأكيد المبادئ الأساسية لحفظ السلام من قبيل موافقة الأطراف، والحياد، وعدم استخدام القوة، إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية،

وإنه يشدد على أهمية حفظ السلام باعتباره إحدى أنجع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما، وإنه يؤكد أن تحقيق السلام الدائم والحفاظ عليه لا يتمان عن طريق التدخلات العسكرية والتقنية وحدها، وإنما عن طريق الحلول السياسية، وإنه يعرب عن اقتناعه الراسخ بأنه ينبغي الاسترشاد بهذه الحلول في تصميم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها،

وإنه يلاحظ الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعبئة جميع الجهات الشريكة وصاحبة المصلحة دعماً لإضفاء المزيد من الفعالية على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مبادرته "العمل من أجل حفظ السلام" والعمل المعزز من أجل حفظ السلام، التي تبرز أهمية المساءلة عن جملة أمور من ضمنها الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام،

وإنه يشير إلى أن أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام ينتشرون في بيئات سياسية وأمنية متدهورة ومعقدة، وإنه يعرب عن قلقه البالغ من التهديدات الأمنية والهجمات الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام، والتي تشكل تحدياً رئيسياً لعمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإنه يشير إلى تضحيات الأفراد النظاميين والأفراد المدنيين في تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في بيئات مليئة بالتحديات،



وإن يدين بأشد العبارات قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، وإذ يشير إلى أن تلك الأعمال المرتكبة ضد حفظة السلام قد تشكل جرائم حرب،

وإن يدين انتهاكات اتفاقات مركز القوات أو مركز البعثات التي يرتكبها أي طرف في تلك الاتفاقات، وإذ يسلم بالمخاطر الجسيمة التي يمكن أن تشكلها تلك الانتهاكات على سلامة أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وأمنهم، **وإن يؤكد** ضرورة عدم عرقلة دخول الأفراد أو المعدات إلى البلد وحرية التنقل داخله، حسبما تقتضيه ولاية البعثة،

وإن يعرب عن قلقه البالغ من التحديات الماثلة فيما يتعلق بمقاواة الضالعين في قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وفي جميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، ومن كون معدل المقاضاة على تلك الجرائم قد ظل منخفضا جدا، وهو ما أسهم كذلك في خلق بيئة يطبعها الإفلات من العقاب، وقوض سلامة أولئك الأفراد وأمنهم، **وإن يلاحظ**، في هذا الصدد، الالتزام الذي أعربت عنه الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمقاواة الضالعين في تلك الأعمال المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام،

وإن يؤكد أهمية أن تتعاون بعثات حفظ السلام تعاوننا وثيقا مع الدول الأعضاء المعنية وكيانات الأمم المتحدة، للتخفيف من خطر قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم،

وإن يلاحظ أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المساعدة التي تسديها الأمم المتحدة لمؤسسات الشرطة والعدالة والسجون، حيثما وُجد بذلك تكليف، في تعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، **وإن يؤكد من جديد** الدور الرئيسي للسلطات الوطنية في المضي قدما بالتقدم المحرز في إصلاح مؤسسات الشرطة والعدالة والسجون في سياق الجهود العامة المبذولة في مجال سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تخصيص الموارد الوطنية اللازمة لمؤسسات الشرطة والعدالة والسجون، وتتبع أثر إصلاح تلك المؤسسات، **وإن يعترف** بأن القيادة السياسية للسلطات الوطنية وإرادتها السياسية يتسمان بأهمية حاسمة في هذا الصدد وأن النجاح يستلزم امتلاك زمام الأمر وطنيا،

وإن يسلم بالدور الحاسم الذي يؤديه أفراد الأمم المتحدة العاملون في عمليات حفظ السلام في تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبكون المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وأصولها تقع على عاتق الدولة المضيفة، **وإن يسلم كذلك** بضرورة السعي المشترك إلى تحسين الجهود الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن على جميع المستويات، سواء في المقر أم في الميدان،

وإن يعيد تأكيد الصلة الحاسمة بين السلامة والأمن وبين أداء أفراد حفظ السلام، مدنيين ونظاميين، وأن إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الأداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سيسهم في تحسين تنفيذ ولايات حفظ السلام ويفضي إلى وقوع تحسن في سلامة حفظة السلام وأمنهم، **وإن يلاحظ** في هذا الصدد وضع الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، **وإن يؤكد** أهمية تقييم الأداء والمساءلة على جميع المستويات،

1 - **يشيد** بجميع أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام، بمن فيهم أولئك الذين ضحوا بحياتهم في أثناء أداء واجبهم من أجل قضية السلام؛

2 - **يهيب** بالدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، وفقا لقانونها الوطني، والقانون الدولي، حسب الاقتضاء، لمقاضاة الضالعين في قتل أفراد الأمم المتحدة وفي جميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، ويحث جميع أطراف النزاع المسلح على أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي احتراماً تاماً، و**يهيب** بالدول المضيفة إلى العمل مع بعثات حفظ السلام لتعزيز سلامة أفراد البعثات وأمنهم، بما في ذلك بما يتماشى مع القرار 2518 (2020)، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للتحقيق في تلك الأعمال واعتقال مرتكبيها ومقاضاتهم وفقا لقانونها الوطني، بما يتفق مع الالتزام الدولي المنطبق، بما في ذلك بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووفقا لاتفاق مركز القوات أو مركز البعثة، حسب الاقتضاء؛

3 - **يدعو** الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تعزز المساءلة عن قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وعن جميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، وفقا لقانونها الوطني، وانسجاما مع الالتزامات الدولية المنطبقة، بما في ذلك بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، و**يشجع** الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات حفظ السلام على التصدي للإفلات من العقاب على تلك الأعمال المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال تعزيز مؤسسات الشرطة والعدالة والسجون؛ و**يسلم**، في هذا الصدد، بالحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء التي تستضيف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حسب الاقتضاء، لتنفيذ تدابير فعالة وناجعة في مجال التحقيق والمقاضاة، بما في ذلك من خلال الدعم التقني واللوجستي، للتصدي للإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الأعمال وكفالة المساءلة عنها، و**يشجع** الأمين العام على أن يقوم، عن طريق كيانات الأمم المتحدة المعنية، حسب الاقتضاء، وبناء على طلب الدولة المضيفة، وفي حدود الولاية والقدرات القائمة، بدعم وتيسير بناء القدرات والمساعدة التقنية لصالح سلطات الدولة المضيفة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون المعنية، ومؤسسات الادعاء والقضاء والسجون، وجمع الأدلة وحفظها، وحماية الضحايا والشهود، والبحث الجنائي، وترتيبات السلامة والأمن المتعلقة بالمحاكم ومرافق الاحتجاز، حسب الاقتضاء؛

4 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء التي تستضيف عمليات حفظ السلام على بذل الجهود لضمان المساءلة عن قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وعن جميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، بإدراج آخر المستجدات، حسب الاقتضاء، بشأن المهام الرئيسية التالية في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن فرادى عمليات حفظ السلام، وفي إحاطته الإعلامية السنوية الشاملة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن بموجب قراره 2378 (2017) بشأن القضايا المتصلة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أغلقت بالفعل:

(أ) التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات حفظ السلام في منع الحالات المتصلة بقتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وبجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، احتجازهم واختطافهم، والتحقيق في تلك الحالات ومقاضاة الضالعين فيها، والتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات حفظ السلام لتعزيز المساءلة عن تلك الأعمال في إطار نظمها القضائية المحلية، بما يتفق مع الالتزامات الدولية المنطبقة، بما في ذلك بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لمتابعة الحالات المتصلة بقتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وبجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، لمساعدة الدول المضيفة بناء على طلبها وفي إطار ولاية البعثات وقدراتها في جهودها من أجل ضمان المساءلة عن تلك الأعمال؛

5 - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ قاعدة بيانات شاملة على الإنترنت، في حدود الموارد القائمة، تكون في متناول الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك الدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، والبلدان التي يحمل الأفراد المدنيون جنسيتها، مع اتخاذ التدابير المناسبة لحماية المعلومات الحساسة، حيثما لزم، عن الحالات المتصلة بقتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وبجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، والمعلومات المتعلقة بالمساعدة في بناء القدرات التي تقدمها الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي تستضيف عمليات حفظ السلام؛ والتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات حفظ السلام في مقاضاة مرتكبي تلك الأعمال، ويشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الطوعي لهذه المبادرة، بما في ذلك الموارد المالية؛

6 - **يشجع** الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة التي وقع أفرادها ضحايا لأعمال القتل التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام ولجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، على العمل بنشاط مع الأمين العام وتبادل المعلومات، بما يتفق مع قوانينها الوطنية، حيثما كان ذلك ضرورياً لمساعدة الدول الأعضاء التي تستضيف أو استضافت عمليات حفظ السلام في مقاضاة مرتكبي تلك الأعمال؛

7 - **يؤكد** تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لزيادة تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات للدول المضيفة من أجل منع الحالات المتصلة بقتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وبجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، والتحقيق في تلك الحالات ومقاضاة الضالعين فيها؛

8 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يخطر السلطات الوطنية المختصة فور تلقي تقارير عن قتل أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وعن جميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، و**يحث** الدول المضيفة على أن تحافظ على الاتصالات المنتظمة لإطلاع الأمين العام على التقدم المحرز في عمليات التحقيق والمقاضاة في تلك الحالات، حسب الاقتضاء؛

9 - **يطلب** أن تقوم كل بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في حدود قدراتها ومواردها القائمة، بتعيين جهة تنسيق تعنى بجميع المسائل المتصلة بمنع أعمال القتل التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام وبجميع أعمال العنف المرتكبة ضدهم، بما في ذلك، تمثيلاً لا حصرًا، احتجازهم واختطافهم، والتحقيق في تلك الأعمال ومقاضاة الضالعين فيها؛

10 - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.